

2022/11/20

## التقرير الصحفي اليومي



الاعتماد البريطاني لتخصص  
اللغة الإنجليزية وأدائها.



أول جامعة أردنية تحصل على شهادة  
ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات  
التعليم العالي الأردنية.



الاعتماد البريطاني  
على مستوى الجامعة



شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد  
مؤسسات التعليم العالي الأردنية المستوي  
الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.



جائزة الحسن للتميز العلمي.



الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة



الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم  
المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.



الاعتماد الألماني الأوروبي  
لقسم الكيمياء



شهادة الأيزو 9001:2015

2008 : 9001 الأيزو



الاعتماد الكندي لتخصص  
التسويق.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
1.	في ندوة بجامعة البترا بعنوان "القانون الدولي الإنساني" مشاركون: إزدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي تجاه القضية الفلسطينية	4	الدستور 2022/11/20
2.	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع كرم	
3.	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع خبرني	
4.	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع عمون	
5.	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع الأنباط	
6.	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع سرايا	
7.	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع المرفأ	
8.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير القانون الدولي الإنساني تجاه القضية الفلسطينية	موقع خبرني	
9.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية	موقع عمون	
10.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية	موقع جبهة	
11.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية	موقع سرايا	
12.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية	موقع كرم	
13.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية	موقع عمان جو	
14.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية (صور)	موقع مدار الساعة	
15.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية	موقع الأنباط	
16.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير القانون الدولي الإنساني تجاه القضية الفلسطينية	موقع نيروز	
17.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية	موقع صراحة	
18.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية	موقع الوقائع	

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
19.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية		موقع صوت عمان
20.	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية		موقع راصد
21.	عمداء شؤون الطلبة يبحثون نشر العمل التطوعي بالجامعات	6	الدستور

### وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

# مشاركرون: ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي تجاه القضية الفلسطينية

في ندوة بجامعة البتراء بعنوان «القانون الدولي الإنساني»



أدبها - احمد الحراوي

@AddustourNews

أشارت ندوة قانونية عقدت في جامعة البتراء تحت عنوان «القانون الدولي الإنساني آفاق وتحديات» إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما إنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون لصالح اللاجئين من الحروب، حيث تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948. بينما أخذ «البتراكي» على اللاجئين الأوكراينيين منذ بدء الدلاع الحرب الروسية الأوكرانية. ورعى رئيس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة بتنظيم من كلية الحقوق في مسرح الأنشطة بالجامعة، وأدار الندوة الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في الجامعة.

وأضاف الطراوية أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي. وقال الدكتور عمر إعمار في كلمة بعنوان «الاستجابات في القانون الدولي الإنساني» إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني. وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان «أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني»، إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. مبيناً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم وضمن حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر. وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسل الأموال والإرهاب. وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان «مقدمة في القانون الدولي» إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملازمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وقال عميد كلية الحقوق في الجامعة الدكتور علي الدباس، إن انعقاد الندوة يشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها. كما أنه يفرض قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها. وقال الدكتور محمد الطراوية في كلمة له بعنوان «التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني» إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق يوده على الاحتلال الإسرائيلي. فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا يفلح بتبناي على اللاجئين الأوكراينيين، فضلاً عن خطئه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس.

## بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت



قال المستشار الأعلى لجامعة البتراء رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الدكتور عدنان بدران في التدريس والتمتع والبحث العلمي يجب أن تعود إلى تنمية مهارات التعلم والبحث العلمي والاستثمار في تقديم الحلول لمشاكلنا المحلية. مؤكداً أن هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب لمواجهة تحديات المستقبل بكل دقة.

وكان بدران شارك في أعمال مؤتمر "سدا الفجوة وتقريب المسافة" تاريخ وجور التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مشهد التعليم العالي في العالم العربي" الذي عقد في بيروت بتنظيم من الأكاديمية العربية للعلوم ومشاركة من جامعة البتراء.

ووجه بدران كلامه لأكاديميين المشاركين في المؤتمر قائلاً: "إن علينا أن نعد الإنسان المرن القادر على التحول وفق متطلبات المجتمع وتطوره الاقتصادي والثقافي والفكري". مشيراً إلى أن التحول للتعلم الرقمي، والاقتصاد المعرفي الرقمي، بالإضافة إلى أن عدم معرفة ما يتطلبه المستقبل من مؤسستنا التعليمية والنخلة نعد من أبرز التحديات.

وأضاف بدران أن "هناك فرص قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، وفتح المياه، والتحول إلى الطاقة المتجددة، والأمن الغذائي لسكان عالم قد يبلغ تعداده في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلاً: "الصحة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد حيوياً لا يتجزأ من التعليم العالي في العالم العربي".

وأشار بدران إلى أن انتشار الأساليب الحديثة للتعلم التقليدي في التعليم العالي العربي يعود إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، مع انتشار الإنترنت، والحوسبة الشخصية، والهواتف الذكية، والقدرة على تحمل تكاليفها وتطوير تقنيات الاتصال المتقدمة التي راد انتشارها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19) ونتيجة لذلك فقد برزت الحاجة للانطلاق إلى التعلم المدعم الذي يجمع بين التعليم الواجهي والتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد ببرامج مترابطة تشجع النقاش والحوار التفاعلي لترسيخ المهارات المعرفية والنقدية، وتنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج وحل المشكلات.



2.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب



التاريخ: 19-11-2022 الوقت: PM 01:49



## بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت



خبرني - قال المستشار الأعلى لجامعة البتراء رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الأستاذ الدكتور عدنان بدران إن التدريس والمناهج والبحوث العلمية يجب أن تقود إلى تنمية مهارات التعلم والبحث العلمي والاستقصاء، لتقديم الحلول لمشاكلنا المقبلة، مضيفاً أن "هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب ليجابه تحديات المستقبل بكل ذكاء".

وكان بدران شارك في أعمال مؤتمر "سدّ الفجوة وتقريب المسافة: تاريخ ودور التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مشهد التعليم العالي في العالم العربي" الذي عقد في بيروت بتنظيم من الأكاديمية العربية للعلوم، ومشاركة من جامعة البتراء.

ووجه بدران كلامه للأكاديميين المشاركين في المؤتمر قائلاً: "إن علينا أن نُعيد الإنسان المرن القادر على التحول وفق متطلبات المجتمع وتطوره الاقتصادي والثقافي والفكري"، مشيراً إلى أن التحول للتعلم الرقمي، والاقتصاد المعرفي الرقمي، بالإضافة إلى أن عدم معرفة ما يتطلبه المستقبل من مؤسساتنا التعليمية والبحثية يُعدّ من أبرز التحديات.

وأضاف بدران أن "هناك أزمات قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، وشحّ المياه، والتحوّل إلى الطاقة المتجددة، والأمن الغذائيّ لسكان عالمٍ قد يبلغ تعداداه في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلاً: "أصبح التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد جزءاً لا يتجزأ من التعليم العالي في العالم العربي".

وأشار بدران إلى أن انتشار الأساليب البديلة للتعلم التقليدي في التعليم العالي العربي يعود إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، مع انتشار الإنترنت، والحواسيب الشخصية، والهواتف الذكية، والقدرة على تحمل تكاليفها، وتطور تقنيات الاتصال المتقدمة التي زاد انتشارها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لذلك فقد برزت الضرورة للانطلاق إلى التعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الوجيه والتعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد ببرامج مترابطة تشجّع النقاش والحوار التفاعلي لترسيخ المهارات المعرفية والنقد الفكري، وتنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج وحل المشكلات.

3.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

Controlled Copy

وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس

Page 6 of 24

تاريخ الإصدار / التحديث: 2019-12-03

رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevD

بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت



AM 11:39 10-11-2022  
عمرن - قال المستشار الأعلى  
لجامعة البتراء رئيس الأكاديمية  
العربية للعلوم الأستاذ الدكتور  
عدنان بدران إن التدرّس  
والمناهج والبحوث العلمية يجب  
أن تُعَدَّ إلى تنمية مهارات التعلّم  
والبحث العلمي والاستقصاء،  
لتقديم الحلول لمشاكلنا المعقّلة، مضيقاً أنّ "هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب ليجابه تحديات  
المستقبل بكلّ ذكاء".

وكان بدران شارك في أعمال مؤتمر "سدّ الفجوة وتغريب المسافة: تاريخ ودور التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد  
في مشهد التعلّم العالمي في العالم العربي" الذي عُقد في بيروت بتنظيم من الأكاديمية العربية للعلوم، ومشاركته من  
جامعة البتراء.

ووجه بدران كلامه للأكاديميين المشاركين في المؤتمر قائلاً: "إن علينا أن نعدّ الإنسان المرن القادر على التحول  
وفق متطلبات المجتمع وتطوره الاقتصادي والتقني والفكري"، مشيراً إلى أن التحول للتعلّم الرقمي، والاقتصاد  
المرعي الرقمي، بالإضافة إلى أن عدم معرفة ما يطلبه المستقبل من مؤسساتنا التعليمية والبحثية يعدّ من أبرز  
التحديات.

وأضاف بدران أنّ "هناك أزمات قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، ونُجْح المياه، والتحوّل إلى الطاقة المتجددة، والأمن  
الغذائيّ لسكان عالمٍ قد يبلغ تعدادُه في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلاً: "أصبح التعلّم  
الإلكتروني والتعليم عن بعد جزءاً لا يتجزأ من التعلّم العالمي في العالم العربي".

وأشار بدران إلى أن انتشار الأساليب البديلة للتعلّم التقليدي في التعلّم العالمي يعود إلى أوائل القرن الحادي  
والعشرين، مع انتشار الإنترنت، والحاسب الشخصية، والهواتف الذكية، والقدرة على تحميل تكاليفها، وتطور  
تقنيات الاتصال المتقدمة التي زاد انتشارها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لذلك فقد برزت  
الضرورة للانطلاق إلى التعلّم المدجج الذي يجمع بين التعلّم الإيجابي والتعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد ببراغ  
متراصة تتسبب نقاش والحوار التضامنيّ لترسيخ المهارات المعرفية والفقد الفكري، وتنمية مهارات التفكير والتحليل  
والاستنتاج وحل المشكلات.



4

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

## بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت

am 11:44 | 2022-11-19 - السبت : النشر : السيت - ① تاريخ النشر



### الأنباط -

قال المستشار الأعلى لجامعة البتراء رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الأستاذ الدكتور عدنان بدران إن التدريس والمناهج والبحوث العلمية يجب أن تقود إلى تنمية مهارات التعلم والبحث العلمي والاستقصاء، لتقديم الحلول لمشاكلنا المقبلة، مضيفاً أن "هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب ليجابه تحديات المستقبل بكل ذكاء".

وكان بدران شارك في أعمال مؤتمر "سدّ الفجوة وتقريب المسافة: تاريخ ودور التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مشهد التعليم العالي في العالم العربي" الذي عقد في بيروت بتنظيم من الأكاديمية العربية للعلوم، ومشاركة من جامعة البتراء.

ووجه بدران كلامه للأكاديميين المشاركين في المؤتمر قائلاً: "إن علينا أن نُعدّ الإنسان المرن القادر على التحول وفق متطلبات المجتمع وتطوره الاقتصادي والثقافي والفكري"، مشيراً إلى أن التحول للتعلم الرقمي، والاقتصاد المعرفي الرقمي، بالإضافة إلى أن عدم معرفة ما يتطلبه المستقبل من مؤسساتنا التعليمية والبحثية يُعدّ من أبرز التحديات.

وأضاف بدران أن "هناك أزمات قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، وشحّ المياه، والتحوّل إلى الطاقة المتجددة، والأمن الغذائيّ لسكان عالمٍ قد يبلغ تعداداه في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلاً: "أصبح التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد جزءاً لا يتجزأ من التعليم العالي في العالم العربي".

وأشار بدران إلى أن انتشار الأساليب البديلة للتعلم التقليدي في التعليم العالي العربي يعود إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، مع انتشار الإنترنت، والحواسيب الشخصية، والهواتف الذكية، والقدرة على تحمل تكاليفها، وتطور تقنيات الاتصال المتقدمة التي زاد انتشارها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لذلك فقد برزت الضرورة للانطلاق إلى التعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الوجاهي والتعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد ببرامج مترابطة تشجّع النقاش والحوار التفاعلي لترسيخ المهارات المعرفية والنقد الفكري، وتنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج وحل المشكلات.

5.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

بدان يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت  
بدان يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت



أحمد محمد الخطيب  
AMH 11:32 19-11-2022

سرايا - قال المستشار الأعلى لجامعة البترا ورئيس الأكاديمية العربية للعلوم الأستاذ الدكتور عثمان بدان إن التدریس والمناهج والبحوث العلمية يجب أن تلّوّد إلى تنمية مهارات التعلم والبحث العلمي والإستصاء، لتقديم الحلول لمشاكلنا المعقّلة، مضيفاً أن "هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب ليجابه تحديات المستقبل بكلّ ذكاء".

وكان بدان يشارك في أعمال مؤتمر "سنة الجودة وتقريب المسافة: تاريخ ونور للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مشهد التعليم العالي في العالم العربي" الذي عُقد في بيروت بتنظيم من الأكاديمية العربية للعلوم ومشاركة من جامعة البترا.

ووجه بدان كلامه للاكاديميين المشاركين في المؤتمر قائلاً: "إن علينا أن نعدّ الإنسان المرز القادر على التحول وفق متطلبات المجتمع وتطويره الاقتصادي والتقني والفكري". مشيراً إلى أن التحول للتعلم الرقسي، والأتمتة المعرفي الرقسي، بالإضافة إلى أن عدم معرفة ما يتطلبه المستقبل من مؤسساتنا التعليمية والبحثية يعدّ من أبرز التحديات.

وأضاف بدان أن "هذه ازمان قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، وشخ المياه، والتحول إلى الطاقة المتجددة، والأمن الغذائي لسكان عظم قد يبلغ تعداده في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلاً: "الصح التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد جزء لا يتجزأ من التعليم العالي في العالم العربي".

وأشار بدان إلى أن النشر للأساليب البديلة للتعلم التقليدي في التعليم العالي العربي يعود إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، مع انتشار الإنترنت، والحوسيب الشخصية، والهواتف الذكية، والقدرة على تحمل تكاليفها، وتطوير تقنيات الاتصال المتقدمة التي زاد انتشارها خلال جائحة كورونا (توفيد-19). ونتيجة لذلك فقد برزت الضرورة للانطلاق إلى التعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الوجاهي والتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد يبرامج مترابطة تشجع التفاني والحوار الثقافي والاعتماد على ترسيخ المهارات المعرفية والنقد الفكري، وتنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج وحل المشكلات.



6.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب



## بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت

On 19 نوفمبر 2022

المرفأ...قال المستشار الأعلى لجامعة البتراء رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الأستاذ الدكتور عدنان بدران إن التدريس والمناهج والبحوث العلمية يجب أن تقود إلى تنمية مهارات التعلم والبحث العلمي والاستقصاء، لتقديم الحلول لمشاكلنا المقبلة، مضيفاً أنّ "هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب ليواجه تحديات المستقبل بكل ذكاء".

وكان بدران شارك في أعمال مؤتمر "سدّ الفجوة وتقريب المسافة: تاريخ ودور التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مشهد التعليم العالي في العالم العربي" الذي عقد في بيروت بتنظيم من الأكاديمية العربية للعلوم، ومشاركة من جامعة البتراء.

ووجّه بدران كلامه للأكاديميين المشاركين في المؤتمر قائلاً: "إن علينا أن نعدّ الإنسان المرن القادر على التحول وفق متطلبات المجتمع وتطوره الاقتصادي والثقافي والفكري"، مشيراً إلى أن التحول للتعلم الرقمي، والاقتصاد المعرفي الرقمي، بالإضافة إلى أنّ عدم معرفة ما يتطلبه المستقبل من مؤسساتنا التعليمية والبحثية يعدّ من أبرز التحديات.

وأضاف بدران أنّ "هناك أزمات قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، وشح المياه، والتحول إلى الطاقة المتجددة، والأمن الغذائي لسكان عالم قد يبلغ تعدادده في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلاً: "أصبح التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد جزءاً لا يتجزأ من التعليم العالي في العالم العربي".

وأشار بدران إلى أن انتشار الأساليب البديلة للتعلم التقليدي في التعليم العالي العربي يعود إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، مع انتشار الإنترنت، والحواسيب الشخصية، والهواتف الذكية، والقدرة على تحمل تكاليفها، وتطور تقنيات الاتصال المتقدمة التي زاد انتشارها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لذلك فقد برزت الضرورة للانطلاق إلى التعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الواجهي والتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد ببرامج مترابطة تشجّع النقاش والحوار التفاعلي لترسيخ المهارات المعرفية والنقد الفكري، وتنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج وحل المشكلات.



إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب <sup>7</sup>



التاريخ: 19-11-2022 الوقت: 01:43 PM

## ندوة في جامعة البتراء تكشف ازدواجية معايير القانون الدولي الإنساني تجاه القضية الفلسطينية



خبرني - أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البتراء تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البتراء.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البتراء الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البتراء على خدمة المجتمع المحلي، ويشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفك يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلاً عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعرم في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعرم إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، معللاً ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيئاً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنياً غير مشارك في الحرب.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية



AM 11:07 10-11-2022  
عمون - أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في

معايير تطبيق القانون، وتخلق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب، إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "التياكي على اللاجئين الأوكراينيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الأناطيل في الجامعة، وأدارها الدكتور صابيل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلي، ويشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يبرز قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بوجه على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي تجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا يفتك بتياك على اللاجئين الأوكراينيين، فضلاً عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحسن الدفاع عن النفس. وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا وإيمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد تمتد تأثيرها إلى معالجة السيطرة على حواسيب التحكم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، معللاً ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في القضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون انحصارة في كلمة بعنوان: "أصواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيّناً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار انحصارة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر المكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأضاف المكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين. وهو هذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنياً غير مشارك في الحرب.



9

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

## ندوة في جامعة البتراء تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية

am 11:42 - 19-11-2022 : تاريخ النشر



### جبهة نيوز -

أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البتراء تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. ورعى رئيس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البتراء.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البتراء الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البتراء على خدمة المجتمع المحلي، ويشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفك يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلاً عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، معللاً ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيناً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنياً غير مشارك في الحرب.

10

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

ندوة في جامعة البتراء تكشف إدراجة معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية



مؤتمراً للندوة

AM 11:25 19-11-2022

سرايا - أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البتراء تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تتخلف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني. كما أنها تتكشف عن إدراجة في معايير تطبيق القانون، وتلقح الضرر بمصالح اللاجئين من العرب، إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتبني على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء النزاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الأبطال في الجامعة، وأدارها الدكتور صبايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البتراء.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البتراء الدكتور علي الدباس إن العقدة الندوة تنطلق من جرمين جامعة البتراء على خدمة المجتمع المحلي، ويشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل قاتل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرص قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني أما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يناهض حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا يملكه ويتبنى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلاً عن خلفه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحل النزاع عن النفس، وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن إدراجة في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر اعصر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وآهاء أدم استمرار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو اللظ من يبا إلى لتعمل القانون الدولي الإنساني.

وأشار اعصر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب الكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكم في المدفعية الجوية والمدفعية البحرية، معاً ذلك فإن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "انضمام على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني والقانون جاقق الإنسان، مبيهاً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة القضائية في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسل الأموال والأرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين، وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باختيار أن الإصابة تجل من العسكري مدنياً غير مشارك في الحرب.



11 إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

## ندوة في جامعة البتراء تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية

19/11/2022 -



أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البتراء تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتحقّق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ بالتأني على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء الداع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الأرباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صائب المومني من كلية الحقوق في جامعة البتراء.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البتراء الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البتراء على خدمة المجتمع المحلي، ويشكّل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض فهوماً على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطرابونية في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكثر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق عودته على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا يبتكع بتحاك على اللاجئين الأوكرانيين، فضلاً عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس، وأضاف الطرابونية أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر اعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يبدأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار اعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على جواسيس التحكم في الملائحة الجوية والملاحة البحرية، معللاً ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الحصاصنة في كلمة بعنوان: "أصوات على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيّناً أن قانون حقوق الإنسان يحمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الحصاصنة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون تسجيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين، وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتوسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تعزل من العسكري مدنياً غير مشارك في الحرب.



📄 📧 🌐 📱 📺

12 إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب



أخبار محلية - 11:55 AM 19-11-2022

عمان جو - اشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الألباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الديباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلي، ويشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفك يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلاً عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعرم في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمصطبات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعرم إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، ممللاً ذلك بأن الحرب الإلكترونية تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيناً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنياً غير مشارك في الحرب.



13

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

ندوة في جامعة البتراء تكشف ازدواجية معايير 'القانون الدولي الإنساني' تجاه القضية الفلسطينية (صور)



مدار الساعة -شارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البتراء تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الأنياب في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل اللومني من كلية الحقوق في جامعة البتراء.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البتراء الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البتراء على خدمة المجتمع المحلي، ويشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفك يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلاً عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعر في كلمة بعنوان "الاستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدام استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، وللعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في اللوائح الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، معللاً ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيّناً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنياً غير مشارك في الحرب.

14.

## ندوة في جامعة البتراء تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية

تاريخ النشر: السبت - 19-11-2022 | 11:42 am



### الأنباط -

أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البتراء تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البتراء.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البتراء الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البتراء على خدمة المجتمع المحلي، ويشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفك يتباكي على اللاجئين الأوكرانيين، فضلاً عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدام استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في الموائيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكم في الملاحية الجوية والملاحية البحرية، معللاً ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيناً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنياً غير مشارك في الحرب.

15

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

ممارس وتعمقات

ندوة في جامعة البتراء تكشف ازدواجية معايير القانون الدولي  
الإنساني تجاه القضية الفلسطينية

pm 07:49 | 10-11-2022 | السبت | عمارة ومطبخ



الصور الإخبارية :

أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البتراء تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: أفق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلقي الضرب بمصاعق القانون من الجنوب (إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "التيار" على اللاجئين الأوركتيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ويعد رئيس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور ياسين عبد الرحيم، والمشاركون الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الألباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صاب المومني من كلية الحقوق في جامعة البتراء.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البتراء الدكتور علي الدينان إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البتراء على خدمة المجتمع المحلي، ويشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة أو بشكل طفيف في الأعمال العدائية، أو الذين كانوا عن المشاركة فيها كما أنه يحرص فهداً على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطرونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تشهده من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفذ بتساوي على اللاجئين الأوركتيين، فضلاً عن خطفه الواضح بين الزواجر الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأهداف الكارثة أن الدفاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر اعمر في كلمة بعنوان "المستندات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإلغاء أدم أسوأ استعماريات في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن التطرف الضعيف هو فقط من بلغ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار اعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد تعدّ انتهاكاً إلى جوارته استناداً على مواثيق التحكم في المخلقة الجوّية والملاحة البحرية، معطاً ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أصواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيناً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم وضمان حقوقه، أما اللجنة الوطنية في دولة، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضمان أساليب القتال حتى لا تتحول الحرب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون الطوارئ وقانون غسل الأموال وإلخ.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ممارسة تعمل على حماية المدنيين من أي انتهاك، لأن الانتهاك على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأشار العكور إلى تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني بقصد منه الأشخاص غير العسكريين، وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، وينسج ليشمل أسرى الحرب والمجرحين، باعتبار أن الإصابات تحمل من العسكري مدناً غير مشترك في الحرب.



16

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

## ندوة في جامعة البتراء تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية



الرئيسية - تعليم و جامعات

2022-11-19

صراحة نيوز - أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البتراء تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب: إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. ورعى رئيس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صابيل المومني من كلية الحقوق في جامعة البتراء. وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البتراء الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البتراء على خدمة المجتمع المحلي، ويشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها. وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي تجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا يتفكك يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلاً عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس، وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي. وقال الدكتور عمر إجمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدام استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني. وأشار إجمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، معلاً ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة. وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أصواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيّناً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر. وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب. وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون. وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين، وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنياً غير مشترك في الحرب.

.17

### ندوة في جامعة البتراء تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية

تاريخ النشر : السبت - 19-11-2022 | 11:24 am  
آخر تحديث : السبت - 19-11-2022 | 11:24 am



الوقائع الخياريّة أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البتراء تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "البناكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الأناط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البتراء.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البتراء الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البتراء على خدمة المجتمع المحلي، وبشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفك يتناكب على اللاجئين الأوكرانيين، فضلاً عن خطئه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعرم في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإتهام أقدام استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعرم إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، معاً ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيناً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون المعنويات وقانون غسل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين، وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنياً غير مشارك في الحرب.



تابعوا الوقائع على Google News

18.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

## ندوة في جامعة البتراء تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية

am 11:30 | 19-11-2022 © السمات



صوت عمان :

أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البتراء تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الألباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صائب المومني من كلية الحقوق في جامعة البتراء.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البتراء الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البتراء على خدمة المجتمع المحلي، ويشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما كشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي تجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفك يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلاً عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس.

وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعرم في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعرم إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، معللاً ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلاً قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الحصاصنة في كلمة بعنوان: "أصوات على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيّناً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الحصاصنة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين، وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابتة تجعل من العسكري مدنياً غير مشارك في الحرب.



19

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

تصنيف

ندوة في جامعة البتراء تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية

09/18 | 19-11-2022 | السبت | 04



رائد الإيجاري :

أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البتراء تحت عنوان: "القانون الدولي الإنساني: أمّاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون. وتلحق الصور بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "البنديجي على اللاجئين الأوكراينيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. ورحى رأس جامعة البتراء الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الألباط في الجامعة وأدارها الدكتور مابيل المومني من كلية الحقوق في جامعة البتراء. وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البتراء الدكتور علي الحباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البتراء على خدمة المجتمع المحلي ويشكل دعماً لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية. أو الذين كفوا عن المشاركة فيها. كما أنه يحرص فويدا على وسائل الحرب وأساليبها. وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بؤوده على الاحتلال الإسرائيلي. فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا يملك بنديجي على اللاجئين الأوكراينيين. فمطلّ عن خطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإهاء أمدح استثمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستثمار الإسرائيلي. والمعطيات على أرض الواقع تشر بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يتأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية. على الرغم مما يفرص له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التكم في المصلحة الجويّة والسفحة البحرية. معال ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي. وهو ما أوجد حدة قانونياً حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخطاونة في كلمة بعنوان: "أصواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. مبيناً أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم. وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته. بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح. وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى محارز.

وأشار الخطاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسق مع القانون الدولي الإنساني. مشيراً إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العفووات وقانون غسل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العصور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن فواعد القانون الدولي الإنساني هي فواعد ملازمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء. لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقاً للقانون.

وأضاف العصور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال. ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى. باعتبار أن الإصبات تجعل من العسكري مدنياً غير مشارك في الحرب.





إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب 20

# عمداء شؤؤون الطلبة يبحثون نشر العمل التطوعي بالجامعات

**عمان -** أوصى عمداء شؤون الطلبة في الجامعات الأردنية في الجلسة الحوارية التي نظمها مركز الكالوتي التنموي امس، بإنشاء مركز خدمة تنمية مجتمعية تطوعية في كل جامعة لتنظيم العمل التطوعي ووضع مسار اجباري في الجامعات للتعريف بالعمل التطوعي، ووضع خطط لبرامج تطوعية ذات مردود إيجابي على الجامعات والمجتمع.

كما اوصوا بنشر ثقافة التطوع وتنفيذ مشاريع تطوعية وطنية على مستوى الجامعات ومنح جائزة لأفضل جامعة في تنفيذ الأعمال التطوعية وإنشاء بنك بيانات للأعمال التطوعية بالتعاون مع مركز الكالوتي، وإنشاء فرق تطوعية للعمل في أوقات الطوارئ ومساعدة الجهات المعنية.

وركزوا على دعم الجامعات للعمل التطوعي بتقديم الحوافز والمنح، وإنشاء منصة موحدة للعمل التطوعي في الجامعات وعقد مؤتمرات دورية لطلاب الجامعات لتبادل

الخبرات التطوعية، وتحفيز الطلاب بدعم مادي ومنح جامعية للطلبة المتطوعين.

وقال المدير التنفيذي لمركز الكالوتي التنموي الدكتور محمد العايدي في افتتاح الجلسة الحوارية إن المؤسسات غير الربحية مثل مركز الكالوتي رديفة للقطاع العام في دعم العملية التعليمية، وأن التطوع يعمل على تفكيك الفكر المتطرف ويصبح المتطوع إنسانا إيجابيا في مجتمعه، مشيرا إلى أن 51% بالمتة من الذين إنخرطوا في أعمال تطوعية حصلوا على عمل بعد التخرج من الجامعة.

وأضاف أن المركز عقد الأسبوع الماضي جلسة حوارية لعدد من شباب المحافظات ناقشوا فيها دور الشباب في العمل التطوعي. وقال إن المركز مشروع تنموي وقفي لتقديم الأعمال التنموية الريادية يعمل على تعزيز إنسانية المتطوع وريادة الأعمال التشاركية وعقد دورات تدريبية وتقديم استشارات إدارية للجمعيات. (بترا)